

شحادة يتهمك باستقالته

الموكلة اليها، علماً ان ولاية الهيئة خمس سنوات ولا يجوز ان نصل في نهاية الولاية للقول اتنا لم نعمل بسبب العلاقات المتواترة التي كانت بين الوزير والهيئة، لذلك قدمت استقالتي لأحرك هذا الموضوع ولكي يتم حسم الخلاف القائم، علماً انه لا يمكنني ان اعمل في لبنان خلال فترة وقف نظام الهيئة لذلك ربما عملت في الخارج، ويعتبر شحادة ان موقفه النهائي وليس هناك من خلاف شخصي مع اي وزير ولكن هناك تضارب صلاحيات.

يدرس مجلس الوزراء موضوع الهيئة الناظمة للاتصالات، ويبيت في كتاب الاستقالة الذي قدمه رئيس الهيئة الدكتور كمال شحادة بعدما تم ارجاء البث في الموضوع الأسبوع الفائت بسب الكباش السياسي حول هذا الموضوع. ويبين شحادة اقدامه على الخطوة بعدم وجود وضوح في الصالحيات بين رئيس الهيئة والوزير، الامر الذي اوجد علاقات متواترة وخلافاً. ويقول انه مضت ثلاث سنوات على انشاء الهيئة دون ان تقوم بأية خطوة في المهمة

سلة حل

على اثر مناقشة مجلس الوزراء كتاب استقالة رئيس الهيئة الناظمة للاتصالات كمال شحادة، وبعد السجال السياسي الحاد الذي اعقب الخطوة اقترح وزير الداخلية والبلديات المحامي زياد بارود ان يترك امر معالجة الموضوع الى رئيس الجمهورية في ضوء الاجتماع الذي سيعقده مع شحادة وتمنى وزير مطلع ان يتم معالجة الملف مع ملفات اخرى من بينها الاتفاقية الامنية وسؤال عقاب صقر للوزير شربل نحاس وغيرها من المواضيع من ضمن سلة حل واحدة بعدما تبين ان جهات في الاقلية تسعى الى اغفال هذه الملفات الان والانصراف الى تعزيز الاستقرار واستمرار الهدوء.